مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة | ISSN 2572-0171 EISSN: 2716-8891 | المجلد 04 ، العـدد: 02 (2021)، ص 272- 291

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي

-تجربة البحرين-

The role of financial technology in promoting financial inclusion in the Arab world- Bahrain's experience -

جواني صونيا [1] *، د. مريمت عديلة [2]

Merimet Adila Djouani Sonia

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، djouani.sonia@univ-guelma.dz ،

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، merimet.adila@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021-08-15 **تاريخ القبول:** 2021-10-06 **تاريخ النشر:** 2021-10-26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، لذلك اتبعت المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بتجربة مملكة البحرين. وقد توصلت الدراسة في هذا الإطار أن مملكة البحرين حققت سبقاً مالياً واقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، إذ احتلت البحرين المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي وذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82%.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الخدمات المالية؛ القطاع المالي والمصرفي؛ التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي الرقمي.

تصنيف JEL : G21 ، E58، P34

Abstract:

This study aimed to clarify the role of financial technology in promoting financial inclusion in the Arab world, so it followed the descriptive analytical approach and used the experience of the Kingdom of Bahrain, and the study concluded in this context that the Kingdom of Bahrain has achieved a financial and economic precedent in promoting the financial inclusion strategy through information and communication technology and technology. Bahrain ranked second in the Arab world in the Financial Inclusion Index issued by the World Bank, with a financial inclusion rate of 82%

Keywords: financial inclusion, financial services, financial and banking sector, financial technology, digital financial inclusion.

JEL Classification Codes : G21, E58, P34

* : **جواني صونيا**

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث حظي باهتمام كبير من طرف البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والمالية الدولية، لما له من فوائد إقتصادية وإجتماعية عدة على رأسها تحفيز النمو الإقتصادي والحد من الفقر من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتحسين فرص التمويل لمنشآتهم الصغيرة.

لقد أدى الظهور والتطور السريع في المنتجات والخدمات المالية إلى ظهور الحاجة إلى التوعية المالية، وبالأخص فئات الدخل الدنيا لتعريفهم بمكاسب ومخاطر المنتجات والخدمات المالية الجديدة، ومن هنا ازداد اهتمام الحكومات والبنوك المركزية بتفعيل التكنولوجيا المالية من خلال الدور الذي تلعبه في تسهيل وتسريع المعاملات المالية وقد شهدت نموا كبيرا من خلال نشاط شركاتها في مختلف أنحاء العالم حيث ساهمت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كحلول الدفع الرقمية ومنصات التمويل الجماعي وغيرها من المنتجات الرقمية. إذ تعتبر مملكة البحرين السباقة مالياً وإقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي؟**

فرضية الدراسة:

تلعب التكنولوجيا المالية دور مهم في زيادة نسبة الشمول المالي في الوطن العربي.

أهمية الدراسة:

إكتسب موضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا على المستوى الدولي وخصوصا بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم عام 2008، حيث ساعد التطور الكبير لوسائل الإتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة، على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الشمول المالي وتعزيزه.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

– الوقوف على مفهوم الشمول المالي أهميته، أهدافه، وأبعاده؛

– تحديد المبادئ والركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي؛

–التعرف على أهمية التكنولوجيا المالية؛

– الوقوف على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي؛

– دور مصرف البحرين المركزي في تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي مستعينة بتجربة مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية وتعزيز دعائم الشمول المالي.

2. الإطار النظري للشمول المالي (Financial Inclusion)

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة في الساحة الإقتصادية عموما والمصرفية خصوصا خلال السنوات الأخيرة، فهو في معناه العام وصول أكبر قدر من المواطنين وخاصة منخفضي الدخل للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية.

1.2 مفهوم وتطور الشمول المالي:

1.1.2 تطور الشمول المالي

خلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية ، وهو ما يصطلح عليه بالشمول المالي، حيث استخدم لأول مرة مصطلح الشمول المالي في عام 1999 من خلال وصف محددات وصول أفراد المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة، وفي عام 2011 أطلقت مجموعة البنك الدولي قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex) التي تقدم مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية كالإقتراض والإدخار والدفع وإدارة المخاطر المالية، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة لإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع بحلول عام 2020، كما أشار تقرير التنمية المالية العالمية (GFDR) الصادر عن البنك الدولي أن ثلثي المشرعين والجهات الرقابية التي تواصل معها معدو التقرير قد أضافوا إلى أجندتهم مهام وأنشطة تسعى لتعزيز دعائم الشمول المالي في دولهم حول العالم، كما وتبنت خمسون دولة سياسات وخطط رسمية في هذا الخصوص.

فيما أطلقت مجموعة العشرين مبادرة باسم "الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي" في عام 2010 تهدف الى تعزيز جهود صناع القرارات في هذه الدول ودول العالم المعنية لزيادة مستويات إرساء الشمول المالي، كما اعتمدت الشمول المالي كأحد أعمدة التنمية العالمية الرئيسية. (بوتبينة، 2018، صفحة 7)

يشير الشمول المالي الى عملية الوصول إلى الخدمات المالية والإئتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة والفئات منخفضة الدخل بأسعار وبتكلفة معقولة.(Sarma, p. 6)

حيث يهدف الشمول المالي إلى جذب السكان "غير المتعاملين مع البنوك" إلى النظام المالي الرسمي مما يتيح لهم الفرصة للوصول إلى الخدمات المالية المتمثلة في المدخرات والمدفوعات والتحويلات الائتمان والتأمين.(Hannig, Alfred, Jansen, & Stefan, 2010, p. 6)

يتحقق توسيع نطاق الشمول المالي لتمكين وصول الخدمات المالية لكل طبقات المجتمع من خلال ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة بالتوازي مع تعلم كيفية إدارة المخاطر الناشئة عن تطور هذه الخدمات، ومن بين المؤسسات المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الشمول المالي، البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الصغيرة وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى. (بدر شحدة و ماجد، 2018، صفحة 3)

2.1.2 تعريف الشمول المالي: هناك عدة تعاريف للشمول المالي من بينها:

تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، والتي تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة."

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبسعر معقول وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإجتماعي والإقتصادي." (سمير، حبيب، علي، و محمد، 2016، صفحة 39)

كما يمكن تعريفه على أنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة لأقسام واسعة من الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل. (Leeladhar, 2006, p. 1) من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي وكذلك قطاع التأمين بمختلف أنشطته لتفادي عزوف بعض الأفراد ولجوئهم للتعامل مع القنوات والوسائل غير الرسمية التي تفتقر بعض الشيء للرقابة والإشراف. (جاسم، صفحة 10)

وبشكل عام يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تعميم الخدمات المالية والمصرفية وتسهيل وصولها لكافة فئات المجتمع بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، بهدف محاربة البطالة والفقر وتحسين الظروف المعيشية لهذه الفئات أو يمكن القول بأنه تعزيز تعامل جميع فئات المجتمع مع الهيئات المالية من خلال تقديم خدمات أو إتاحة منتجات تكون في متناولهم وبأسعار معقولة مما يساعد على تقليص التعامل في الإقتصاد غير الرسمي ويوجه الموارد المالية للإقتصاد الرسمي وبالتالي تعزيز عملية التنمية الإقتصادية.

2.2 أهمية وأهداف الشمول المالي

لقد تزايد الإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة وذلك بهدف تحقيق وتنامي المنافع المتأتية عن الشمول المالي

1.2.2أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لمحاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الإقتصادي والإستقرار المالي من خلال ما يلي:

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الإستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام

الإقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع منتجاتها والإهتمام بجودتها وإبتكار منتجات جديدة لجذب أكبر عدد من العملاء؛

من ناحية أخرى يؤثر الشمول المالي على الجانب الإجتماعي من خلال محاربة البطالة والفقر والإهتمام بالفئات منخفضة الدخل والوصول إلى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في القطاع المالي عن طريق تعميم الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمستبعدة ماليا مما يساهم في تحقيق النمو الإقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة. (مليكة، 2019، صفحة 3)

2.2.2 أهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفرادا أو منشآت وجذب المحرومين والمستبعدين ماليا إلى النظام المالي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها؛
- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم بما يضمن حد أدنى من التثقيف المالي، ويوسع قاعدة العملاء بإدخال عملاء جدد؛
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل والإستفادة منها بغرض تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛ (العقيلي و أحمد، 2018، صفحة 3)
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الإقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الإستثمار والتوسع؛
- محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الرخاء والرفاه الإجتماعي؛
- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب عملاء جدد، وتحقيق الإستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، هذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والبحث فيها بشكل يؤثر في إمكانية ابتكار منتجات مالية جديدة تلبي رغبات واحتياجات مختلف شرائح المجتمع. (حسن و نغم، 2018، صفحة 5)

3.2 أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد وهي:

1.3.2 الوصول إلى الخدمات المالية: ويعني قدرة كل فئات المجتمع من الإستفادة من الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول لهذه الخدمات، تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة، الوقت والقرب من نقاط الخدمات المصرفية من خلال توفير المؤسسات المالية لبيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية. (صورية و السعيد، 2018، صفحة 6)

مع التطورات التكنولوجية الحالية أصبحت المؤشرات التقليدية التي تقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي غير كافية، فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باب جديد على الخدمات المالية الرسمية يمكن من سهولة استخدامها من خلال التغلب على عائق المسافة للوصول لهذه الخدمات.

2.3.2 إستخدام الخدمات المالية: ويمكن الإستفادة من ثلاث مؤشرات مختلفة لتقييم مدى إستخدام الخدمات المالية الرسمية وهي: إمتلاك خدمة مالية واحدة على الأقل، الإحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة إلى الإستفادة من البيانات العالمية لقياس الشمول المالي. (حنين، 2017، الصفحات 27–28)

3.3.2 جودة الخدمات المالية: يعتبر هذا المؤشر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه الخدمة المالية حيث تعتبر جودة الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. (صليحة و حمدي، 2019، صفحة 4)

ومن بين مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية ما يلي:

- القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للعملاء؛
- الشفافية في وصول المعلومات إلى جميع العملاء حول الخدمات والمنتجات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات صائبة بخصوص استخدامها؛
- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية إضافة الى شعور العملاء بالراحة عند استخدامها؛
- حماية المستهلك وذلك من خلال الأنظمة والقوانين لضمان حقوقه؛

التثقيف المالي للعملاء من خلال معارفهم المالية. (صورية و السعيد، 2018، صفحة 8)

4.2 مبادئ الشمول المالي

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدأ الإهتمام بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول وذلك للعمل على تعزيز دعائم الشمول المالي حيث قامت مجموعة العشرين (G20) بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:

- **القيادة:** وتتمثل في ضرورة الإلتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الإجتماعي والإقتصادي؛
- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، إضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة؛
- **الإبتكار:** تشجيع الإبتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية وذلك في إطار تحسين البنية التحتية؛
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية حقوق المستهلك المالي من خلال توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي وتنمية المعرفة المالية للعملاء؛

- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛ (يسر، رامي، و حبيب، 2019، صفحة 8)
- **المعرفة:** يجب توفر بيانات كافية وإستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس واضحة لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات المالية وهذا أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛
- **التناسب:** وضع تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة بحيث تقوم على أساس سد الفجوة ومواجهة عوائق التشريعات الحالية؛
- **الإطار العملي:** يجب أن يعتمد على المعايير الدولية التي تم تصميمها بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة. (بهوي، 2019، صفحة 6)

5.2 الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز نوجزها في ما يلي:

1.5.2دعم البنية التحتية المالية: حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الإنتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات والمنتجات لمالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية؛
- تقديم الخدمات المالية بغرض خفض تكاليف هذه الخدمات وذلك من خلال الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال والصيرفة الإلكترونية ؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2.5.2الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وفي الوقت المناسب وتزويدهم بالمعلومات الكافية وتوفير خدمات الإستشارة المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة والمهمشة. (مروان و رشيد، 2018، صفحة 6)

3.5.2تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق وإرساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها من طرف الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أخذا بعين الإعتبار ما يلي: (جازية، 2020، صفحة 5)

- مراعاة إحتياجات العملاء ومتطلباتهم عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض، الادخار ، التأمين، ووسائل الدفع مع الإهتمام بالتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة؛
- تخفيض التكاليف المتمثلة في الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تقدم مقابل دفع عمولات.

4.5.2التثقيف المالي: يعتبر التثقيف المالي والتوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل دولة الإهتمام بها، من خلال وضع وإعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الإستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الأطراف ذات العلاقة، بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لكل الفئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة والمهمشة. (آسيا و نصيرة، 2018، صفحة 5)

3. التكنولوجيا المالية

عرف قطاع التكنولوجيا المالية "الفينتك" تطورا هائلا بعد الأزمة المالية التي ضربت القطاع المالي سنة 2008، حيث تراجعت ثقة المتعاملين والأفراد في المؤسسات المالية التقليدية، وارتفع عدد سكان العالم القادرين على استعمال الانترنت، وأصبحت التقنيات المتطورة تؤثر بشكل ملحوظ على الحياة اليومية، وفي المجال المالي تؤثر هذه التقنيات على الكثير من الأعمال بدءا من سداد المدفوعات وصولا إلى تهيئة البنية التحتية الأساسية المطلوبة لإنشاء مركز مالي عالمي، الأمر الذي أدى إلى تطور تكنولوجيات الإتصال الحديثة وانخفاض تكلفتها، حيث ظهرت ونمت شركات الفينتك التي دمجت التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية عبر العالم.

ولقد كانت الحاجة الملحة للرفع من جودة الخدمات والمعاملات المالية والمصرفية المقدمة للمتعاملين والبحث عن بدائل متطورة مبتكرة وحديثة، قادرة على اختصار الوقت للعملاء وتقليل تكاليف تلك المعاملات، السبب الرئيسي وراء إجتياح التكنولوجيا المالية واتساع نطاقها عالميا.

1.3 مفهوم التكنولوجيا المالية

يشير مصطلح الفينتك Fintech إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات، وتوصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل، ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (htt)

وبالتالي فالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.

وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية. (وهيبة و أشواق، 2018، صفحة 2) يمكن أن تشير التكنولوجيا المالية إلى العمليات والمنتجات المالية الجديدة التي تصبح متوفرة بفعل التطور في التكنولوجيا الرقمية. وعليه يعرفها مجلس الإستقرار المالي بأنها الإبتكار المالي المعتمد على التكنولوجيا والذي يمكن أن يؤدي إلى نشوء نماذج أعمال أو استخدامات أو عمليات أو منتجات جديدة تؤثر تأثيرا جوهريا على الأسواق المالية والمؤسسات المالية وعلى كيفية تقديم الخدمات المالية.

وعليه فالتكنولوجيا المالية هي كل اختراع أو ابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدمات المالية، تسهيل الوصول إليها وتخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية.

2.3 خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي: (لزهاري و نفيسة، 2018، صفحة 66)

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا بمختلف مفاهيمها ليست هدفا في حد ذاته، وإنما هي وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛
- تعتبر الخدمة المصرفية المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا المالية؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

3.3 مجالات التكنولوجيا المالية

أضحت قاعدة عملاء صناعة التكنولوجيا المالية واسعة وعميقة جدا نظرا للمنتجات والإبتكارات التي تقدمها، حيث تتسم بالتنافسية العالية فهي سهلة الإستخدام وشفافة وفعالة وآلية بنفس الوقت. وتسهم التقنيات الأحدث في تسهيل حصول العملاء على معلومات السوق التي يحتاجونها لإتخاذ القرارات المتعددة، إلى جانب أنها تؤدي إلى خفض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية المطلوبة، وفي المقابل في جانب الطلب فإن المستخدمين المطلعين على أحدث تقنيات الإتصالات يتوقعون أن تقدم الخدمات المالية نفس المنافع والمزايا (من حيث سهولة الحركة والتنقل والإعدادات الشخصية ...إلخ) تماما كالخدمات الرقمية الأخرى التي يستخدمونها.

وعليه تغطي التكنولوجيا المالية المجالات التالية: (KPMG, 2017, p. 12)

1.3.3 الخدمات المصرفية: استجابت الصناعة المصرفية للتغيرات التي أحدثتها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، بإيجاد حلول خاصة وحماية موقفها بالسوق، فدخول لاعبين كثر ألزمها احتضان هذه التكنولوجيا لتحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطها. وتظهر التكنولوجيا المالية في المجال المصرفي من خلال: التمويل الشخصي، المدفوعات والمعاملات باستخدام

العملات المشفرة وسلاسل الكتل، إضافة إلى إقراض مختلف العملاء والشركات باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

2.3.3 التأمين: تساهم التكنولوجيا المالية في سرعة تطور صناعة التأمين من خلال تقديم منتجات ذات حلول ابتكارية وكذلك توفير منصات للتوزيع الرقمي.

3.3.3 إدارة الأصول والثروات: باستخدام الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي، حيث يتم تقديم خدمات الثروات وإدارة الإستثمارات للأفراد عبر المنصات تشتمل على واجهات بسيطة، بالإضافة إلى تقديم الإستشارة والنصح وإدارة محافظ العملاء.

الشكل رقم 01: إبتكارات الخدمات المالية المعتمدة على التكنولوجيا ومجالات استخداماتها الرئيسية

تسوية المدفوعات والأوراق المالية	قبول الودائع والحصول على المديونية وجمع رأس المال	خدمات الإستثمار وإدارة الأصول والتأمين	تطبيقات الدعم
طرق الدفع عبر الهاتف النقال، شاملة خدمات التطبيقات	التمويل الجماعي (الإقراض الجماعي، الإقراض المباشر بدون وسيط) الائتمان الفوري	المستشارون الآليون التداول الإجتماعي	البيانات الضخمة الحوسبة السحابية الخدمات المصرفية المفتوحة تطبيقات دفاتر الأستاذ الرقمية الموزعة

Source: https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research Report-AR(New)V8.pdf,p18

وبذلك توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء والدفع الفوري وتوفير مزيدا من الخيارات وتيسير الخدمات، وفي هذا الإطار من شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان. وبوسع الحكومات أيضا استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الإعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة وتقوية إدارة المخاطر وتعزيز الإمتثال للنظم والقواعد.

4.3 واقع التكنولوجيا المالية في العالم

تظهر ابتكارات وتطبيقات التكنولوجيا المالية في العديد من مجالات التمويل، من دفعات التجزئة والجملة إلى البنية التحتية للأسواق المالية، وإدارة الإستثمارات والتأمين، وتقديم التسهيلات الائتمانية وجمع رؤوس أموال الشركات. وتشير تجارب بلدان مختلفة في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الإبتكار وضرورة إدارة الخطر الإلكتروني من ناحية أخرى، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث واجهت الخدمات المالية موجة متصاعدة من التنظيم والرقابة والإشراف.

وقد حققت الإستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت قيمة الإستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة ما بين 2012 و2015 وتشير الإحصاءات إلى استمرار هذا النمو وبقوة. حيث ارتفع حجم الإستثمارات العالمية من 900 مليون دولار أمريكي سنة 2008، إلى ما يفوق 40 مليار دولار أمريكي سنة 2018 في حين قدر عدد الصفقات التي تمت خلال نفس السنة 1829 صفقة في مجال التكنولوجيا المالية (كما هو موضح في الشكل رقم 02)، مع توقعات بارتفاع هذه الأرقام خلال السنوات القادمة نتيجة الفرص التي توفرها هذه الصناعة وسوقها المزدهر، ويتوقع أن يصل حجم الإستثمارات في هذه الصناعة إلى 46 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات التي توفر حلولا مبتكرة وبتكلفة منخفضة، ويتواجد الجزء الأكبر من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم 02: الإستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات والتمويل)

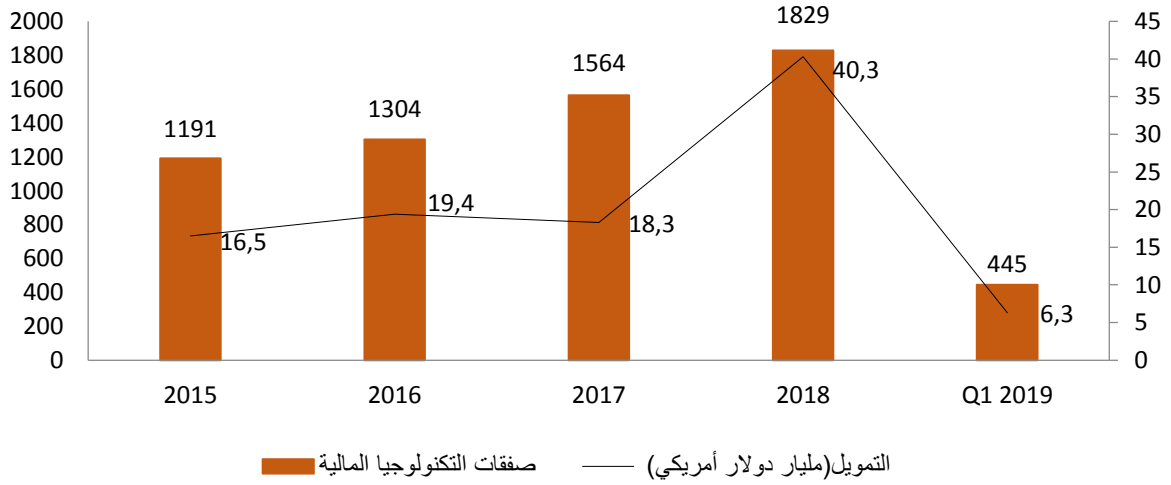

Source: https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research Report-AR(New)V8.pdf,p10

ويمكن رصد مجموعة من العوامل والدوافع التي ساعدت على نمو هذا القطاع تتمثل أساسا في: (Inoto, 2017)

- القواعد التنظيمية والسياسات التي مكنت من تحقيق التوازن والإستقرار المالي؛
- الحاضنات والمعجلات المخصصة، والمشاركة الوثيقة بين الأطراف الفاعلة في هذا القطاع من الشركات الرائدة وشركات التكنولوجيا المالية على حد السواء؛
- توافر رأس المال الأولي ورأسمال النمو، بما في ذلك الإنفتاح أمام الإستثمار الأجنبي؛
- جودة البنية التحتية لخدمات الانترنت والهواتف والأجهزة المحمولة، إضافة إلى توفر المواهب المحلية ودرجة التطور المالي.

4.الشمول المالي الرقمي

ساعد التطور الكبير لوسائل الإتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة، على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق وصول خدماتها المالية إلى الفئات المستبعدة ماليا سواء من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى الى خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية وتحسين كفاءتها. حيث من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا حاسما في تعزيز دعائم الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراءها عبر الهاتف المحمول والانترنت. (الوليد و صبري، 2020، صفحة 1)

1.4 تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

إن اعتماد التكنولوجيا المالية بغرض تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على العوائق التي تواجه وصول العملاء للخدمات المالية، ومعلومات العملاء والسلامة التجارية وتطوير الأسواق يظهر من خلال تحسين البنية التحتية.

1.1.4 شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي: سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي تواجه الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية، وذلك من خلال:

– **نطاق التغطية:** لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الإتصالات وغيرها... ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول الى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الإدخار والتأمين والإستثمار.

– **معلومات العملاء:** في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء حيث تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (يشمل ذلك خدمات الهاتف المحمول، والمدفوعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية).

– **السلامة التجارية:** ينطوي اشتمال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

وعليه ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة (كما هو موضح في الشكل رقم 03) من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى فئات المجتمع المحرومة والمهمشة، الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف وسيتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع، ويمكن لوكلاء المجتمع أيضا أن يعملوا كمزودي معلومات، بما يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص محدودي الدخل والمهمشين. كما يمكن للشركات الناشئة أن تعمل في بعض البلدان و/أو

المناطق التي تكون فيها البنية التحتية راسخة مع الوكلاء الحكوميين مثل وكالات تحديد الهوية الوطنية وشركات الإتصالات للوصول إلى الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات البنكية ولديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول. وبذلك تحقق التكنولوجيا المالية تطوير النظام الرقمي بشكل أشمل وتكون لديها قدرة أكبر على ضم المهمشين والمستبعدين ماليا وتحقيق الفائدة لهم . (زهرة و دحمان، 2020، صفحة 12)

الشكل رقم 03: النظام البيئي الرقمي لدمج المستبعدين

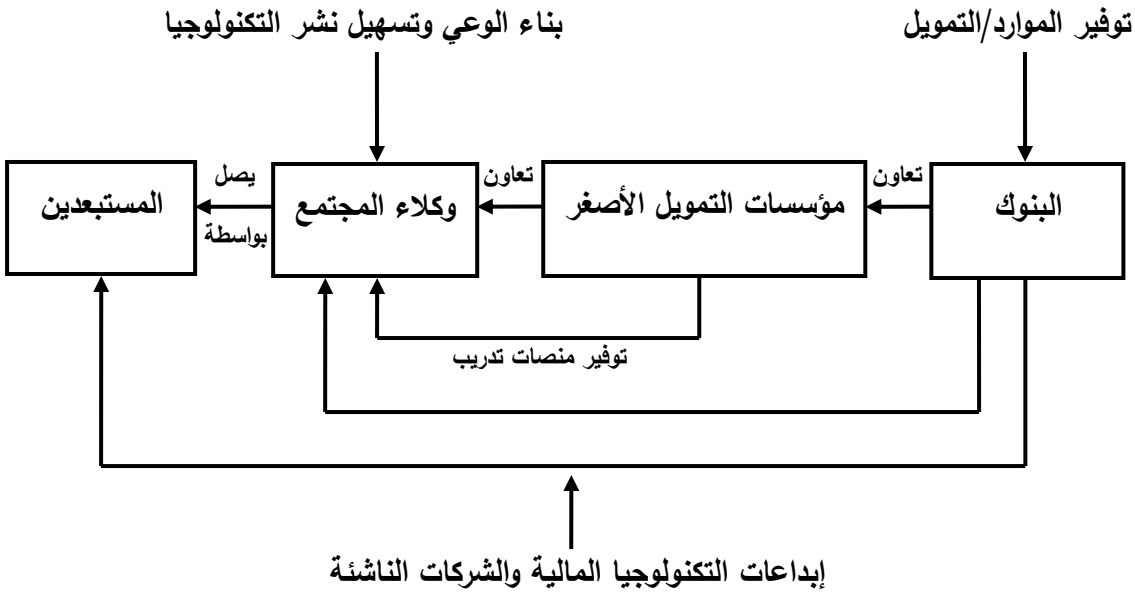

المصدر: ريهام أحمد ممدوح، 2020، ص480، من الموقع:

https://jsec.journals.ekb.eg/article_132296_a65ed067ebdfe09460a2e7a334f9399c.pdf

2.1.4 خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال: (زهرة و دحمان، 2020، صفحة 12)

- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءات الإجراءات "اعرف عميلك"؛
- التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الإستقرار المالي من خلال تعزيز الإمتثال للمعايير الدولية والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

2.4 واقع الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي

تلعب التكنولوجيا المالية دور مهم في زيادة نسبة الشمول المالي في الوطن العربي إذ تعتمد الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63 في المائة من السكان البالغين إلى الخدمات المالية لاسيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات ماليا 26 في المائة من اجمالي الإناث البالغات فيما تبلغ نسبة الشباب المشمولين ماليا 22 في المائة بينما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تتوفر إلا لحوالي 9 في المائة من فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية.

كذلك يوفر حجم التدفقات فرصة كبيرة للإستفادة من التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية، حيث أن تحويلات العاملين في المنطقة العربية وصل إلى حوالي 60 مليار دولار في عام 2019 .

تركز حكومات الدول العربية على الإستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي وإرسائه لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. (الوليد و صبري، 2020، صفحة 5)

الشكل رقم 04: نسبة البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول للولوج إلى حساب مصرفي في الدول العربية لسنة 2017.

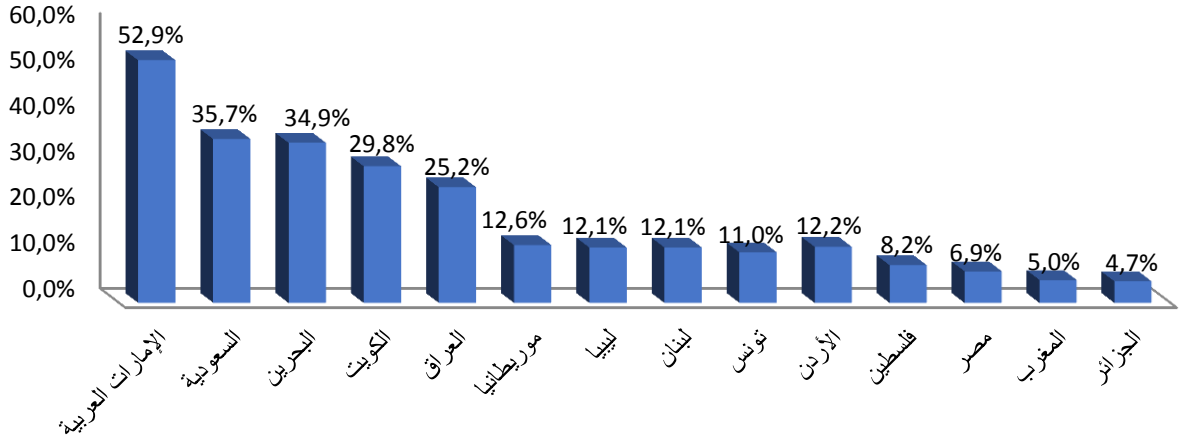

المصدر: سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، **2020**، ص. 14.

يشير الشكل السابق إلى نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الانترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي الإمارات بالمرتبة الأولى بنسبة 52.9 % والبحرين بنسبة 34.9 % والكويت بنسبة 29.8 % والسعودية ب 35.7%، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في بقية الدول العربية بين 4.7% في الجزائر و5% في المغرب ونسبة 6.9% في مصر.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم وتحقيق الشمول المالي.

الشكل رقم 05: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية

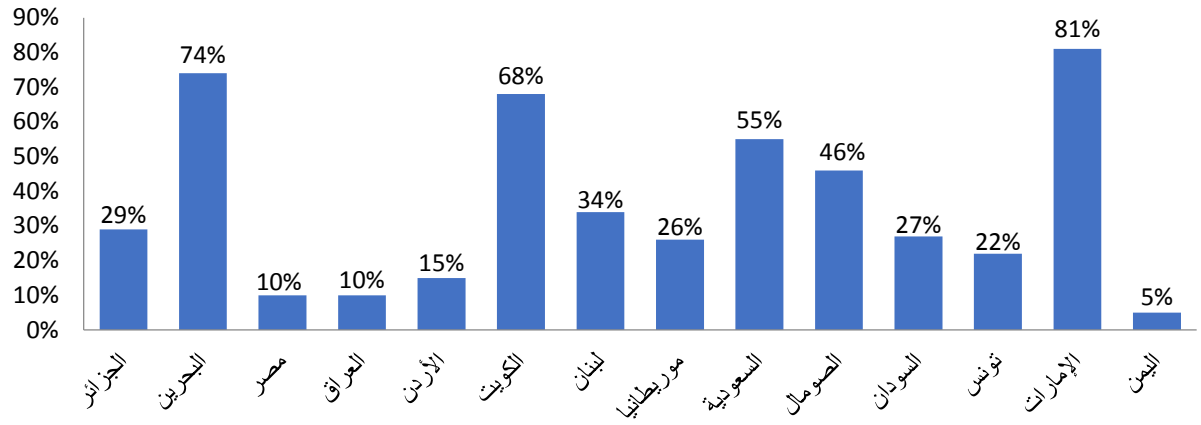

المصدر: الوليد طلحة، صبري الفران، 2020، ص6، من الموقع:

https://www.amf.org.ae/ar/economic-briefs/issue-16-dec-20

وتبذل حكومات الدول العربية جهودا معتبرة لتعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توسيع خدمات الدفع الالكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الآلي.

الشكل رقم 06: نسبة البالغين المشمولين ماليا والمستخدمون لأدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية

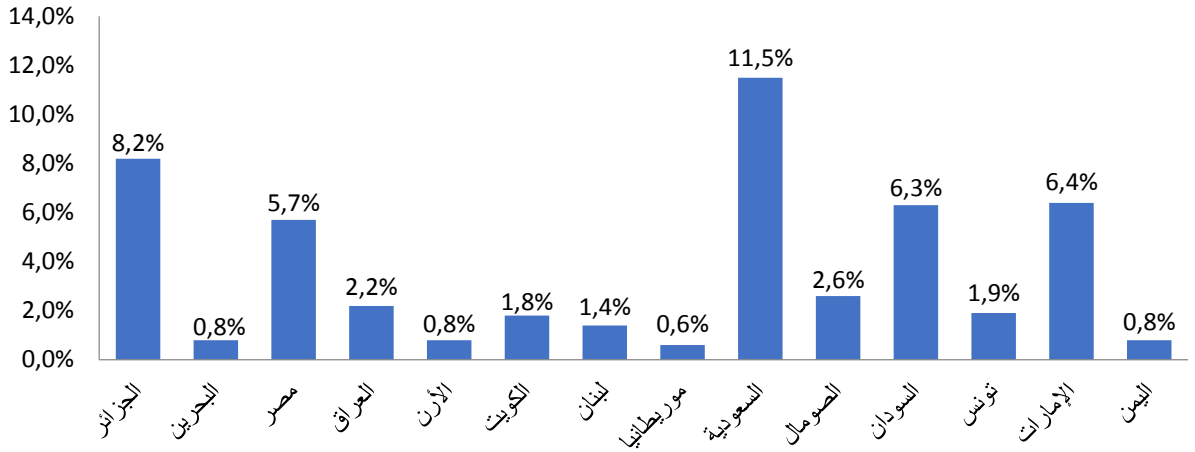

المصدر: الوليد طلحة، صبري الفران، 2020، ص7، من الموقع:

https://www.amf.org.ae/ar/economic-briefs/issue-16-dec-20

وتحتل المرتبة الأولى السعودية بنسبة 11.5% وتليها الجزائر بنسبة 8.2%

3.4 تجربة مملكة البحرين

استطاعت مملكة البحرين أن تحقق تقدما ملحوظا في مجال الشمول المالي والشمول المالي الرقمي من خلال وضع بيئة تنظيمية وسياسية ميسرة من طرف مصرف البحرين المركزي بالإضافة الى

ذلك فقد تم تشجيع المنافسة في القطاع المالي من خلال السماح للمؤسسات المالية وغير المالية بالابتكار وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية المتقدمة بالإعتماد على التكنولوجيا المالية، مما أدى إلى خلق منافسة متقدمة مصحوبة بقواعد لضمان تقديم الخدمات المالية بكفاءة عالية، ونتيجة لذلك تحتل مملكة البحرين مركز مالي راسخ في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط. حيث تعمل المملكة على أن تكون مركزا للتقنيات المالية في المنطقة من خلال الكفاءات المؤهلة في العمل المصرفي وتقنيات التمويل المتقدمة، إذ أعلن مصرف البحرين المركزي عن سلسلة من الإجراءات التي تهدف الى تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية. (يسر، رامي، و حبيب، 2019، صفحة 50)

حيث قام بداية بإنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية والإبتكار من شأنها إجراء أبحاث السوق حول إبتكارات الخدمات والمنتجات المالية وتحليلها ودراستها، ووضع إستراتيجيات للإستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة.

1.3.4 البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية: أصدر مصرف البحرين المركزي في عام 2017 إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية وذلك ضمن جهود وأهداف المصرف إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية في مملكة البحرين والتي ستمكن المشاريع الناشئة وشركات التقنيات المالية من اختبار وتجربة مشاريعها لإبتكار حلول للقطاع المالي من شأن هذه المبادرة أن تفتح الباب أمام استقطاب شركات التقنيات المالية من مختلف أنحاء العالم. (المركزي، صفحة 66)

2.3.4 منصات التمويل الجماعي لغايات الإقراض التقليدية والإسلامية: حيث تم تحديثها في نوفمبر 2018 بما يتماشى مع التطورات في السوق، وللمرة الأولى سيكون حشد تمويل تقليدي أو إسلامي من خلال التمويل الجماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة ، حيث يجب أن تكون الشركات التي تشغل منصة تمويل/إقراض الكترونية مرخصة في البحرين بموجب التعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

بالإضافة الى ذلك يواصل مصرف البحرين المركزي إعطاء الأولوية لتطوير نظام الدفع الإلكتروني لضمان سهولة الإستخدام وهو ما يؤدي الى تشجيع وتطوير القطاع المالي ليصبح قطاعا سباقا ومتطلعا للمستقبل بحيث يحفز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الشمول المالي الرقمي.

كذلك تم إطلاق نظام (فوري+فوري) وهي خدمة تقدم تحويلات الأموال وتسديد الفواتير مما يتيح سهولة الإستخدام وقد ارتفع متوسط حجم تحويلات هذه الخدمة خلال النصف الأول من عام 2017 بشكل ملحوظ بنسبة 77.1 % مقارنة بالنصف الثاني من عام 2013. (يسر، رامي، و حبيب، 2019، الصفحات 51–52)

3.3.4 تطور مملكة البحرين في مجال تعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل التكنولوجيا المالية

يعتبر المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية هو قياس مدي مساهمتها في تعزيز الشمول المالي وسهولة وصول الفئات المستبعدة مالياً الى الخدمات المالية وتحسين فرص حصولهم على التمويل خصوصاً الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وفي هذا الإطار فقد حققت مملكة البحرين سبقاً مالياً واقتصاديا في تعزيز إستراتجية الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية ، إذ احتلت مملكة البحرين المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي وذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82% .

بينما حقق مصرف البحرين المركزي تقدما ملحوظا في عدد من الإبتكارات التكنولوجية والرقمية في إطار تنفيذ إستراتجية التحول الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية. فقد ارتفعت عدد عمليات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم عبر منصات نقاط البيع بنسبة 14.3% لتصل إلى 73.7 مليون عملية في عام 2019، وارتفعت قيمة هذه المعاملات بنسبة 23.1% مشكلة ما قيمته 24 مليار دينار بحريني. وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع بنسبة 15% خلال العام 2019 ليصل إجمالي عدد الأجهزة 40.262 جهاز.

وحقق نظام تحويل الأموال الإلكتروني نمواً ملحوظاً حيث ارتفع إجمالي المبالغ المحولة من خلال نظام فوري ما يعادل 12.7 مليار دينار بحريني .كذلك ارتفع عدد معاملات المحفظة الرقمية بنسبة 56.67% أي بقيمة 8 مليون دينار بحريني مقارنة بالعام الماضي.

وبسبب ما تتيحه التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها من فرص في مجال تعزيز دعائم الشمول المالي، يتعين على الحكومات المحلية والمصارف والجهات الرقابية تطبيقها وتفعيلها بهدف إرساء وتعزيز الشمول المالي. (آلاء، 2020، صفحة 2)

5. خاتمة:

يسهم الشمول المالي بشكل كبير في الحد من الفقر وتحسين الوضعية الإجتماعية في المجتمع من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم وتحسن فرص التمويل لمنشآتهم الصغيرة، بهدف دمجهم في النظام المالي الرسمي، ولقد ساعد التطور الكبير لوسائل الإتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الشمول المالي وتعزيزه، وذلك من خلال تفعيلها للتكنولوجيا المالية اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تلعب التكنولوجيا المالية دور حاسم وفعال في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال مساهمتها في زيادة معدلاته إعتمادا على أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراءها عبر الهاتف المحمول والانترنت وغيرها من تقنيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية؛

- تساهم الحلول الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية؛
- تعتمد الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63 في المائة من السكان البالغين إلى الخدمات المالية لاسيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- حققت مملكة البحرين سبقاً مالياً وإقتصاديا في تعزيز إستراتيجية الشمول المالي من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية ، إذ احتلت المملكة المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك الدولي وذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82%.

وبالتالي فالفرضية التي تنص على أن التكنولوجيا المالية تلعب دور مهم في زيادة نسبة الشمول المالي في الوطن العربي صحيحة.

6. قائمة المراجع:

- تاريخ الإطلاع في 11 مارس2021، من الموقع:
https://www.microfinancegataway.org/sites/default/files/publication_files/ar_fintechmena_wamda.pdf
- تم الإطلاع في من الموقع:
- https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore
- إجلال راتب العقيلي، و رشاد الشربيني أحمد. (2018). الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. *وقائع الحلقة السادسة من لقاء الخبراء*. معهد التخطيط القومي.
- أحمد نوري حسن، و حسين النعمة نغم. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول).
- أرشد عبد الأمير جاسم. (بلا تاريخ). الشمول المالي واثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية. *مجلة الكلية الإسلامية الجامعة* (العدد 49).
- بن قيدة مروان، و بوعافية رشيد. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 9* (العدد 1).
- حدة بوتبينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول).
- حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16* (العدد 23).
- حمدان بدر شحدة، و أبو دية ماجد. (2018). أثر الإشتمال المالي على التنمية الإقتصادية في فلسطين. *مجلة الإقتصاد والمالية ، المجلد 4* (العدد 2).

- ريهام أحمد ممدوح، (2020)، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الإقتصادية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، من الموقع:
https://jsec.journals.ekb.eg/article_132296_a65ed067ebdfe09460a2e7a334f9399c.pdf
- زواويد لزهاري، و حجاج نفيسة. (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي....الواقع والآفاق. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية ، المجلد 7* (العدد 3).
- سعدان آسيا، و محاجبية نصيرة. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 10* (العدد 3).
- سيد أعمر زهرة، و بن عبد الفتاح دحمان. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–. *مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 8* (العدد 1).
- شنبي صورية، و بن لخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية–تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية–. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3* (العدد 2).
- طلحة الوليد، و الفران صبري. (2020). الشمول المالي الرقمي. موجز سياسات العدد 17. مؤتمر حول الشمول المالي الرقمي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، من الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/economic-briefs/issue-16-dec-20
- عبد الرحيم وهيبة، و بن قدور أشواق. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديات النمو والمنافسة–*. المركز الجامعي تمنغاست.
- عبد الله سمير، حن حبيب، جبارين علي، و حتاوي محمد. (2016). الشمول المالي في فلسطين. *معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفسطيني (MAS)* .
- فلاح صليحة، و معمر حمدي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتجي لدعم الإسقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 7* (العدد 4).
- كركاع مليكة. (2019). الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10* (العدد 3).
- محمد بدر عجور حنين. (2017). *دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الإجتماعية تجاه العملاء –دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة–*. الجامعة الإسلامية غزة، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة .
- مصرف البحرين المركزي. *التقرير السنوي 2018*. تاريخ الإطلاع 7 ماي 2021، من الموقع:
https://www.cbb.gov.bh/wp-content/uploads/2019/04/CBB-Annual-report-2018-AR.pdf

- نبيل بهوي. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–. *مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 10* (العدد 3).
- (n.d.). Retrieved 13, 03, 2021, from https://www.kfas.org/media/eeba5215-aef5-4931-af01-bf520699e760/nkrmjA/StudiesResearchers/Files/FinTech-Marmore Research Report-AR(New)V8.pdf
- Hannig, Alfred, Jansen, & Stefan. (2010). Working Paper Financial inclusion and financial stability: Current policy issues. *Asian Development Bank Institute.*
- Inoto, L. (2017). Fintech Inclusive Growth and Cyber Risks: A Focus on the MENA and CCA. *IMF working paper, International Monetary Fund.* Washington DC.
- KPMG. (2017). *Value of fintech*. Retrieved from https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/uk/pdf/2017/10/value-of-fintech.pdf
- Leeladhar, S. V. (2006). Taking Banking Services to the Common Man - Financial Inclusion. *Commemorative Lecture by Shri V. Leeladhar, Deputy Governor, Reserve Bank of India at the Fedbank Hormis Memorial.* January Reserve Bank of India Bulletin.
- Sarma, M. Financial Inclusion and Development-A Cross Country Analysis. *Indian council for research on international economic relations,Jesim Pais,Institute for Studies in Industrial Development.*